

## تجربة العدالة الانتقالية بالجزائر في سياق مطالب التغيير الشعبي فبراير 2019

## The experience of transitional justice in Algeria in the context of demands for populist change February 2019

محمد السعيد حجازي

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 (الجزائر)، [med-hadjazi@outlook.fr](mailto:med-hadjazi@outlook.fr)

تاريخ النشر: 2021/06/07

تاريخ قبول النشر: 2020/12/03

تاريخ الإستلام: 2020/09/25

## ملخص:

تمثل دراسة العدالة الانتقالية في الجزائر أهمية متزايدة لدى المختصين بقضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة لتوضيح تجربة العدالة الانتقالية بالجزائر في مسار التغيير الذي عرفته البلاد منذ فبراير 2019، مع تسليط الضوء على المرحلة الجديدة للدولة بعد انتخابات ديسمبر 2019. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العدالة الانتقالية تطورت في اتجاهات جديدة لترتبط بجملة من المسائل كالتنمية والحكم الرشيد. ويصبح المفهوم أولوية بالنسبة للجزائر التي تعرف مرحلة انتقالية وموجة من الإصلاحات السياسية والدستورية تلبية لمطالب الشعب نحو مسار العدالة بعيدا عن الفساد.

**الكلمات مفتاحية:** الجزائر؛ العدالة الانتقالية؛ حقوق الإنسان؛ التغيير؛ الديمقراطية.

**Abstract:**

The study of transitional justice in Algeria is of Increasing importance to specialists in democratization and human rights issues, this study is only an attempt to clarify the experience of transitional justice in Algeria in the path of change that the country has known since February 2019, with the highlight of the new stage of the country after last december's elections. The study found that the concept has envolved in new directions that is related to a rang of issues such as development, good governance. The concept has become a priority for Algeria that defines a transitional phase and wave of political and constitutional reforms in response to the demands of the people towards a path of justice away from corruption and tyranny.

**Keywords:** Algeria; transitional justice; human rights; change; democracy.

## 1. مقدمة:

لقد حظيت العدالة الانتقالية باهتمام أكاديمي كبير في أجزاء كبرى من العالم مع التركيز حول الأنظمة الاستبدادية التي تتجه نحو الديمقراطية، وهناك مجموعة غنية من الأدبيات حول هذا الموضوع في حين كان هناك اكتشاف محدود للعدالة الانتقالية في المنطقة العربية سواء في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، لكن الأحداث الأخيرة أعادت تنشيط الاهتمام بالمسألة، كانت العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مواضيع رئيسية أثارها المتظاهرون خلال الانتفاضات عبر الدول العربية لتضع القضية على عاتق جدول الأعمال الوطنية وأطلقت آليات العدالة الانتقالية.

إن فحص الموضوع في سياق دول المغرب العربي عامة والجزائر بالخصوص يأتي في الوقت المناسب كضرورة ملحة، حيث أن الانتفاضات الاجتماعية و السياسية في منطقة المغرب العربي بما يسمى الربيع العربي كانت من بين التمزقات الأكثر بروزا وظهورا عام 2011، حيث لفتت انتباه العالم ليس فقط لأنهم قدموا احتجاجات سياسية واسعة النطاق ضد الأنظمة الراسخة منذ أمد بعيد سواء كانت استبدادية أو ملكية، بل كانت أحداثا بارزة لأنها أدت إلى عزل العديد من رؤساء الدول ودفع الأنظمة إلى مناقشات الإصلاح المؤسسي، ومن الجدير بالذكر أنها انتفاضات تنطوي على مجموعة واسعة من مطالبات حقوق الإنسان سواء تلك المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية، باختصار لم يضعوا فقط العدالة الانتقالية على جدول الأعمال السياسية في المنطقة حيث كانت مسألة نادرا ما تناقش على الرغم من التجارب المحدودة في المغرب العربي، انتفاضات طرحت وجهة نظر أوسع للعدالة الانتقالية مع تلك التي تم تنفيذها تقليديا ومع ذلك وقفت العديد من التحولات منذ ذلك الحين إما بترك العدالة الانتقالية متوقفة أو تم التلاعب بها لتحقيق أهداف سياسية أو تحولا محدودا. الدراسة ستعتمد على الانتفاضات الحراك الجزائري منذ فبراير 2019 ومحاولات التغيير واستخدام آليات العدالة الانتقالية، دولة لها تاريخ متنوع ومؤسسات وخبرات المساءلة المتنوعة، وتبسيط الضوء على حدود هذه الآليات والبحث عن الغرض من العدالة الانتقالية ونطاقها في الجزائر، لنطرح إشكالية الدراسة كالتالي: إن العدالة الانتقالية أبعد ما تكون إلى الاكتمال وتواجه الكثير من التحديات ففي أي مسار تتجه المرحلة الانتقالية بالجزائر بعد موجة التغيير التي شهدتها مؤخرا وبعد الانتخابات الرئاسية التي عرفتها في ديسمبر 2019 ؟

ومنه نطرح الفرضية التالية: يمكن القول أن الجزائر شهدت في الفترة الأخيرة حراكا شعبيا تجسد بمطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية، لتعرف مرحلة انتقالية توجت بانتخابات رئاسية في ديسمبر لتتجه البلاد نحو مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق العدالة والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. وتكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز أبعاد ومستويات تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الجزائر في سياق موجة التغيير والحراك الشعبي ضد الفساد والانتهاكات على مر العشرين سنة الماضية.

وفي محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضية تم تقسيم البحث إلى محورين كالآتي:

- المحور الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية.
- المحور الثاني: العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الجزائر.

## 2. الإطار النظري للعدالة الانتقالية

أصبحت العدالة الانتقالية مجالاً يتزايد باستمرار للدراسة والممارسات الأكاديمية وبصفة عامة ينطوي على مجموع التدابير لمعالجة الانتهاكات الجسيمة السابقة لحقوق الإنسان في أعقاب الانتقال عادة من حكم استبدادي أو صراع عنيف. بينما يمكن تحديد آليات العدالة الانتقالية وبشكل أكثر شيوعاً بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت عنصراً أكثر توتراً في السياسة الانتقالية إلى درجة محدودة في جنوب أوروبا وأواخر السبعينات وعلى نطاق أوسع من خلال التحولات في أمريكا الوسطى والجنوبية في الثمانينات والتسعينات وثورات ما بعد الشيوعية بأوروبا الشرقية سنة 1990. في حين تم تطبيق العدالة الانتقالية في البداية إلى حد كبير في مجتمعات ما بعد الاستبداد إلا أنها أصبحت شائعة بشكل متزايد في البلدان الخارجة من الصراعات الداخلية وفي البلدان مع الصراعات المستمرة الديمقراطية المحدودة في أجزاء من آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقة الشرق الأوسط. بينما اتسعت آليات العدالة الانتقالية بشكل كبير لا سيما فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام والتنمية وتنفيذها شكّل تحدي في الأدبيات الأكاديمية والجهات الفاعلة<sup>1</sup>.

تشمل الطلبات الانتقالية الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والإنصاف كما يلاحظ المؤلفون أن إجراءات المساءلة غير المكتملة إلى جانب الإصلاح الفاشل أو غير الكامل يخلق مخاطر عدم الاستقرار في المستقبل أو يمكن المؤسسات القمعية من الصمود أكثر. إن العدالة الانتقالية مجال واسع ويبدو أنه يتوسع باستمرار، كما أن نطاق الأسئلة يتوسع للموضوع من كيفية التعامل مع الفظائع الماضية إلى أسئلة أوسع حول كيفية تعزيز منع الصراعات وبناء السلام وسيادة القانون والديمقراطية وعمليات العدالة الاجتماعية والاقتصادية<sup>2</sup>.

## 1.2 مفهوم العدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية مفهوم مركب من كلمتين في المصطلح هما في الأصل غامضين وقابل للمناقشة وهذا مهم لأنها مسألة تؤثر على كيفية تعريف الفرد لمعايير العدالة الانتقالية.

أولاً: مصطلح "انتقالي" هو إشكالية في حد ذاته لأنه تم إدخال آليات متزايدة في البلدان التي لم تخضع لتغيير كبير (الديمقراطية وإنهاء الحرب). فهل من المهم أن تتم العدالة الانتقالية في سياق المرحلة الانتقالية، وإذا كان الأمر كذلك فماذا يجب أن تحدد الميزات لمثل هذا الانتقال وكيف يمكن للمرء أن يتأكد من أنها موجودة فعلياً، وأثيرت مسألة المساءلة لكن تم تأطيرها كعدالة انتقالية في أعقاب ما يسمى بالربيع العربي حيث تطلب الأمر إجراءات بعد الربيع العربي اهتماماً وثيقاً حيث تم في بعض الحالات إزالة القادة أو مع إبقاء شخصيات

رئيسية في السلطة واستخدام عمليات العدالة الانتقالية لإشارة إلى الانتقال ولكن للسيطرة على عمليات بناء الدولة، علاوة على ذلك هناك جدل حول النطاق الزمني المناسب لأي جهود فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، كالاتهاكات خلال الانتفاضة لفترة قصيرة أو طويلة. فالتجارب للعدالة الانتقالية قد أعقبها صراعات عنيفة وفي حالات أخرى انتهاكات لحقوق الإنسان.

ضمن مفهوم العدالة الانتقالية نلتبس مصطلح المصلحة كأساس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مكافحة الإفلات من العقاب وهنا يندرج أيضا مصطلح التوفيق والتصالح أيضا، فالمصالحة عملية جماعية تنطوي من وقت لآخر على حد أدنى من الحوار، هي أخلاقية من ناحية أخرى حيث أنها تمر من فعل شخصي، مغفرة وغفران بإظهار التوبة، لتعتبر لجان الحقيقة والمصالحة في العديد من البلدان الخارجة من أزمات كحق في إنشاء مثل هذه اللجان ومهمتهم جمع الدلائل لفهم آليات القمع العنيف<sup>3</sup>.

يمكن اعتبار العدالة الانتقالية عدالة انتقالية نحو شيء آخر، نحو استقرار في مكان آخر حيث نجد الحياة الطبيعية للعدالة التقليدية في منطقها المؤسسي كما هو الحال في إجراءاتها يمكن القول أنها استثنائية وعدالة خاصة تملئها الأحداث. فكيف يتم التوفيق بين البحث عن السلام ومكافحة الإفلات من العقاب؟ ما هي كيفية التوفيق في سياق الصدمة أو ما بعد صدمة الصراع المسلح والسلام والعدالة؟<sup>4</sup>

إن العدالة الانتقالية في مفهومها معيار يشير إلى سلسلة من العمليات والآليات التي تهدف إلى العلاج في أعقاب الانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتكبت في الماضي لضمان المقاضاة وإقامة العدل والمصالحة. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سنة 2004 قدم تعريفا للعدالة الانتقالية: تشير إلى تنفيذ ممارسات مختلفة تهدف في نهاية المطاف إلى تهيئة الظروف للمصالحة الوطنية والاستقرار الديمقراطي في البلدان الخارجة من صراع<sup>5</sup>.

لقد أصبحت العدالة الانتقالية اليوم مبدأ أو عملية أساسية للتعامل مع عواقب الصراع أو الحكم الاستبدادي واستخدمت الدول المفهوم بأشكال مختلفة من أجل مواجهة الماضي وبناء المستقبل لنظام مشترك للحكم الديمقراطي والتنمية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك العديد من الدول لا تزال تعاني نشاطات الصراعات وأعمال العنف لتصبح الحاجة إلى العدالة الانتقالية ضرورة لتحقيق السلام، ليعرف الاتحاد الأفريقي العدالة الانتقالية بأنها: "تدابير و آليات سياسية متنوعة رسمية أو تقليدية أو غير رسمية من خلال عملية استشارية شاملة للتغلب على الانتهاكات والانقسامات وعدم المساواة وتهيئة الظروف للتحويل نحو الأمن والديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، هدفها إنهاء العنف والظلم في المجتمعات نحو تطوير نظام سياسي واجتماعي واقتصادي شامل يقوم على قواعد حماية حقوق الإنسان والشعوب، تعتمد على مجموعة من التدابير مما يضمن الانسجام الاجتماعي من خلال تنفيذ إصلاحات مؤسسية ودمج العوامل الاجتماعية والاقتصادية"<sup>6</sup>.

## 2.2 الطبيعة المتعددة الأوجه للعدالة الانتقالية ومكانتها في العلاقات الدولية

مع تزايد القضايا الناشئة خلال العقود الماضية، أصبحت العدالة الانتقالية مصطلحا شائعا في الصراع وقرار بناء السلام وتطوير أوسع للتعاون، مصطلح يربط بين عناصر مختلفة للأمن البشري والتنمية البشرية والحكم الديمقراطي. بذلك فإن العدالة الانتقالية مفهوم متعدد الأوجه وتتناقض في كثير من الأحيان، يشير المصطلح إلى مفهومين متميزين ومعقدين الانتقال والعدالة. والعلاقة المعيارية بين هذين لا تزال غير واضحة بينما مفهوم العدالة الانتقالية ليس مستمدا مباشرة من أي إطار نظري معياري بل له قيما متأصلة ضمن العقد الاجتماعي الليبرالي وخاصة فيما يتعلق بالانتقال المتوقع تحقيقه. لأن مفهوم وممارسة العدالة الانتقالية يسيران تاريخيا يدا بيد مع نهج حقوق الإنسان والآن هناك موافقة دولية غامضة تتفاعل فيها العدالة الانتقالية مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

ثانيا، في حين أن مصطلح العدالة الانتقالية تم طرحه مؤخرا نسبيا فظل مناقشات الدولة على نطاق واسع بشأن التعاون والتعاون الإنمائي، وشروط العدالة الانتقالية والتنمية كانت دائما قريبتين من الناحية النظرية، كلاهما يرجع إلى التغيير من مرحلة إلى أخرى، هذا التغيير له طبيعة معيارية ينظر إليه على أنه خطوة من حالة أسوأ إلى حالة أفضل، من نظام استبدادي نحو ديمقراطي، من انتهاكات حقوق الإنسان إلى سيادة القانون، من الفقر والتمهيش للعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. تمس الأمن البشري ونوعية الحياة وتقدم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

### العدالة الانتقالية والمفاهيم ذات الصلة

تبحث هذه النقطة في العلاقة بين العدالة الانتقالية ومفاهيم الأمن والحوكمة والتنمية والحكم الرشيد، التي غالبا ما تتم مناقشتها تحت مفهوم العدالة الانتقالية، وتحليل كيفية تطور طبيعة مفهوم العدالة الانتقالية وتوسع أبعادها المعيارية التي تؤثر على تعزيز الديمقراطية، فما المقصود بالعدالة الانتقالية في سياقات مختلفة؟ ما هو نوع العدالة المطلوبة خلال فترات معينة من التغيير الاجتماعي والسياسي؟

لقد أصبح مفهوم العدالة الانتقالية واسعا وغامضا للغاية مما جعله مفتوحا أما النقد السياسي، هذا الغموض المفاهيمي يجعل التقييم يتأثر بأدوات العدالة الاجتماعية في حين أن الأمن البشري وحقوق الإنسان والتنمية والحكم الرشيد مترابطان بشكل واضح، ومنه أصبحت العدالة الانتقالية مصطلحا شاسعا في الصراع وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع وتطوير أوسع لأطر التعاون. مفهوم يوفر إطار عمل جديد لسياسة التنمية الذي يربط بين العناصر المختلفة للأمن البشري والتنمية البشرية والحكم الديمقراطي<sup>7</sup>.

لقد أصبح بناء السلام أحد برامج الحل مؤخرا من خلال المساعدات الإنمائية في ظل متطلبات الحكم الراشد الحديثة، فاقتصاد السوق هدف النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والحد

من الفقر والجوع وتضييق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء بل يتم جنبا إلى جنب جلب كل هذا تحت مفهوم العدالة الانتقالية، كما وينظر إلى الحكم الراشد كوضع جديد وشرط للمساعدة الإنمائية وحتى الحكم الجيد في حد ذاته مصطلح غامض يترك مجالا أوسع للتفسيرات يستخدم بشكل عام على عكس الحكم السيء والضعيف وقد يؤدي الحكم الضعيف إلى الفساد وسوء الإدارة في استخدام موارد الدولة، إن الحكم السيء يشير بشكل مباشر أكثر إلى الافتقار للإرادة السياسية والإفلات من العقاب والديكتاتورية وإساءة الاستخدام المتعمد للموارد العامة وانتشار الفساد الكبير على نطاق واسع. لهذا فإن الانتقال من الحكم السيء إلى الجيد يتطلب التغييرات في القيادة المطلوبة بالقبض على القادة السيئين في الدولة والنخب السياسية في دائرتهم الداخلية، كما يبدو الحال في الانتفاضات الأخيرة لما يسمى الربيع العربي وحتى في حالة الجزائر. ثورات ضد الحكم السيء لتكون الاتجاهات الجديدة والبديلة في التحولات السياسية تحديا في إطار العدالة الانتقالية في سياسة التنمية<sup>8</sup>.

### 3. العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الجزائر

#### 1.3 خلفية العدالة الانتقالية في الجزائر:

لقد كانت الجزائر السباقة إلى اعتماد العدالة الانتقالية في أعقاب موجة العنف التي عرفتها البلاد منذ 1990، باعتمادها قانون الوثام المدني المصادق عليه في 1999، كطريق لتجاوز الإشكاليات الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد ليتم تعزيزه بخطوة نحو الأمام بالإعلان عن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية القاضي بإلغاء المتابعة القضائية في حق الأفراد الذين يبادرون إلى تسليم أسلحتهم. ليستحدث المشرع الجزائري مجموعة قوانين أكدها كل من قانون استعادة الوثام المدني رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999، ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 27 أكتوبر 2006.

تقوم العدالة الانتقالية الجزائرية على الخبرة المكتسبة خلال فترة العشرية السوداء والحرب على الإرهاب. حيث أن الاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة خلال المرحلة الأولى (1992-1997) كانت في "كلها أمنية at all safe" في مضمونها القضاء عسكريا على الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في البلاد، مرحلة عرفت عنفا شديدا وشهدت عشرات الآلاف من القتلى، استراتيجية ضعفت الجماعات المسلحة لكن فشلت في القضاء على الإرهاب.

المرحلة الثانية (1997-2000) تشاركية، حيث بدأت بالحوار مع الجماعات المسلحة و أدت في عام 1997 لوقف إطلاق النار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS "l'armée islamique du salut") والرابطة الإسلامية للدعوة والقتال (LIDC « la ligue islamique pour la dawaa et le combat »)، ليليها قانون الوثام المدني "the law on civil concord" في سبتمبر 1999 بالعفو على جميع المقاتلين

وتعهدهم بنبذ العنف<sup>9</sup>، قانون رقم 99-08، يتعلق باستعادة الوثام المدني المؤرخ في 13 جويلية 1999، يتضمن مجموعة من التدابير المتمثلة في: الإعفاء من المتابعات في المادة 3 من الفصل الثاني، كذلك الوضع رهن الإرجاء والمقصود هنا التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكيد من الاستقامة الكاملة للشخص، كما وتضمن القانون في الفصل الرابع تخفيف العقوبات في المادة 27 التي تخص الأشخاص الذين توقفوا عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي في أجل 3 أشهر ابتداء من صدور القانون<sup>10</sup>.

المرحلة الثالثة (سبتمبر 2005) لتنتهي نحو "الميثاق من أجل السلم والمصالحة والوطنية" " charter on peace and national reconciliation" كامتداد لقانون 1999، بفتح أبواب الغفران النهائي والتوبة للمقاتلين وغير المدنيين في ارتكابهم الجرائم<sup>11</sup>. "ليصدر قرار التنفيذ بموجب الأمر رقم 06-01 في 28 فبراير 2006، الذي جاء فيه: ضرورة تنفيذ الميثاق المعبر عن إرادة الشعب لاستقرار الأمة، في مضمونه تنفيذ الإجراءات الإلزامية لاستتباب السلم باستصدار أحكام عامة، لتنص المادة 16 منه بالعفو على الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا، إجراءات رامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في القسم الأول: تخص الأشخاص الذين استفادوا من القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني. كما وتناول الأمر في القسم الثالث من الفصل الثالث: إجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية في المادة 26. إضافة إلى إجراءات مختلفة كدعم سياسة التكفل بملف المفقودين، تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية وكذلك إجراءات رامية إلى تعزيز التماسك الوطني"<sup>1</sup>.

كنتيجة، لقوانين 1999 و 2005 أدت إلى إفراغ جماعات التمرد من حوالي 7000 رجل والعديد من قادة الجماعات المسلحة وأيضا الحد من التجنيد. وخلال نفس هذه الفترة، ملاحقة ومتابعة ومكافحة الإرهاب من خلال الوسائل العسكرية -أجريت بالموازاة مع سياسة المصالحة الوطنية - سمحت للسلطات الجزائرية من تفكيك شبكات الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) والقضاء على العديد من المتمردين، لكن انتشار (GSPC) خارج الجزائر بداية 2003 عقد أكثر فأكثر مهمة السلطات الجزائرية حيث امتدت نشاطات المجموعة على المستوى الإقليمي نحو الساحل الإفريقي في منطقة صحراوية واسعة ذات حدود يسهل اختراقها.

في الحالة الجزائرية جاءت تجربة الوثام المدني تحت ضغط الأحداث المرتبطة بالعشرية السوداء التي أدخلت البلاد في متاهات وصراعات مسلحة خطيرة لكن السؤال المطروح يركز حول مدى نجاعة التجربة الجزائرية في تحقيق عدالة انتقالية فعالية دون انتهاك حقوق الإنسان، ما مدى نجاحها في دعم التحول السياسي وبناء مؤسسات واستتباب الاستقرار ومكافحة التطرف وبناء دولة مدنية وديمقراطية.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006، ص 3-7.

### 2.3 التجربة الانتقالية بالجزائر في ظل الحراك الشعبي:

كان عام 2019، عاما مميزا من الأحداث في الجزائر حيث حطمت وهم النظام المستقر لمدة عشرين سنة، نظام مغلق واستبدادي مع المواطنين، في فبراير 2019 اندلعت احتجاجات سلمية ضد إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة منذ 1999 لدرجة أنه لم يتحدث علنا منذ سنة 2013 للبحث عن ولاية خامسة، بعد أسابيع انضم الملايين إلى الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد الذين تجمعوا في شكل حركة شعبية سلمية تحت شعار "لا للولاية الخامسة"، نمت المظاهرات بتنحي بوتفليقة أخيرا في 2 أبريل 2019 تحت ضغط من الجيش الذي يعتبر مركز قوة النظام منذ استقالة بوتفليقة لينتقل إلى الواجهة. وردا على الظروف التي تلت ذلك زادت التعبئة الشعبية السلمية للحراك الجزائري ليتظاهر المتظاهرون كل يوم جمعة ومعظم أيام الثلاثاء ضد الفساد والهيمنة السياسية والطبقة السياسية السائدة بأكملها، حراك من أجل التغيير الشامل في شكل دولة مدنية ديمقراطية تمنح الحريات والعدالة والإصلاحات.

في غضون ذلك، يمضي النظام قدما في انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 مع الحفاظ على تيار النظام السياسي والسماح للجيش بالعودة إلى الخلفية، لتكون النتيجة دعوة الحراك إلى المقاطعة معتبرا أن النظام الحالي يجب أن ينتهي وينبغي إصلاحات تحدث قبل إجراء انتخابات، لنطرح التساؤل التالي: هل يعتبر الانتقال الحقيقي للديمقراطية نتيجة محتملة للأحداث في الجزائر منذ شهر فيفري 2019؟ وإذا لم يكن كذلك لماذا؟ إذا كان نعم فما هو العامل الأكثر أهمية في الأشهر المقبلة التي ستؤثر على مسار الجزائر في اتجاه الديمقراطية؟

منذ تأسيس الجمهورية الجزائرية اعتمد معنى الديمقراطية على الذي حددها: بالنسبة للجزائريين الذين يحتجون سلميا منذ فبراير تتطلب الديمقراطية الإزالة الكاملة للسلطة (الشبكة غير الرسمية للمسؤولين العسكريين والأمنيين والسياسيين ورجال الأعمال الذين يديرون النظام) واستبداله بشخصيات مستقلة التي تمكنهم من تنفيذ إصلاحات اجتماعية وسياسية لازمة. أما بالنسبة للجيش القوة الرئيسية للبلاد فإن احترام الديمقراطية يعني إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن أما الجزائريون المعارضون يعتقدون أن إجراء الانتخابات في 12 ديسمبر تغيب فيه شروط التصويت الحر والعدل وأن الفترة الانتقالية والإصلاحات السياسية العميقة يجب أن تأتي أولا. إن الجيش والمؤيدون يصورون هؤلاء أعداء لتقدم الأمة وعلى هذا الأساس يبرز قمع العديد من الشخصيات البارزة في الحراك.

حسب المعارضون في الحقيقة لا يمكن القيام بخطوة حقيقية نحو الديمقراطية طالما بقي الجيش والوجود الدائم في المجال السياسي حيث يروونه وجودا ضارا للمجتمع المدني وهو يتعارض مع المطالب الديمقراطية الشعبية والمادتين 7 و8 من الدستور التي تنص على أن السيادة تقع على عاتق الشعب فقط وبالتالي هو يقرر من يحكم. لأن الدور السياسي في نظرهم للجيش يشوه هذه السيادة وبهذا الكثير من الجزائريين يرون في

صندوق الاقتراع لانتخابات ديسمبر ليس ضامنا للديمقراطية بل للسلطة والنخبة الدائمة التي استخدمت مواقفهم كمتابعة لمصالحهم المادية. وبالتالي كما هو الحال الآن، من غير المرجح أن نرى نتيجة إيجابية بعد 12 ديسمبر باستمرار الحراك ليسجل قمعا أكثر بتدابير وتجريم العديد من الأنشطة مما يجعل التنظيم والتعبئة مستحيلا.

لقد استمر الحراك لأزيد من 11 شهرا من الاحتجاجات الجماهيرية ومع انسداد مواقف النظام تصاعدت الأزمة السياسية الجزائرية، فالثقة بين النظام والمعارضة الشعبية تعتبر الشرط الحاسم لحل الأزمة وبدء التحول للديمقراطية الغائبة حيث ينبع الشك الطويل الأمد بين الحاكم والمحكومين. وحقيقة الأمر إجراء انتخابات مع الحفاظ على النظام السياسي لم تفعل شيئا سوى تعميق الشك العام. كان لابد أولا من إجراء بناء الثقة قبل إجراء انتخابات وتأخيرها ليتوافق ذلك مع اللجنة المستقلة ومراجعة القوائم الانتخابية ووصول الإعلام لجميع المرشحين على قدم المساواة ومنه إنها الحملة ضد الحراك وإطلاق سراح السجناء كخطوات في بناء الثقة التي فقدت صراحة عند العام، كل هذا لسدّ الفجوة بين الحراك والمؤسسة العسكرية، وبإمكان الحراك تعيين قيادة للتفاوض مع النظام. ومنه وقف الاحتجاجات الجماهيرية سيقطع شوطا طويلا في كسب ثقة الجيش ومنه يصبح شريكا في المرحلة الانتقالية<sup>12</sup>.

في الوقت الحالي، من الصعب رؤية كيف يمكن للرئيس الجديد تغيير النظام بأكمله في وقت قصير خصوصا وبعض أفراد الحراك يرفض شرعية الرئيس الجديد هذا هو جوهر تحدي الجزائر، فالحراك لا يقبل بالأصل التفاوض مع النظام الحالي لسبب أنه لا يثق في تقاسم السلطة معه. متظاهرون جاؤوا بشرط مسبق وهو إزالة رئيس الوزراء والرئيس المؤقت وقبول حكومة انتقالية، الحراك كان يحوم عليه دائما الشك لكن الانتقاد الموجه للحراك هو أن ليس لديه برنامج مفصل ولا حتى قائمة بالأشخاص المقبولين للانتقال الحكومي، كان على الحراك التفاوض مع الجيش ورموزه المدنية لكن لم تظهر أي قيادة للمتظاهرين يمكنها أن تحقق موافقة الشارع للتنازلات التي لا مفر منها في المفاوضات.

حقيقة الأمر يصعب تصور الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية في ظل الظروف الحالية. بالنسبة للأشهر الماضية على الرغم من بعض الإنجازات الملموسة للحراك فقد أكدت الأزمة مرونة النظام القائم والهيمنة السياسية للجيش التي كانت تشكل وتجرب عدالة الانتقال منذ فبراير.

إن التطور الوحيد الأكثر أهمية الذي يمكن أن يحرك الجزائر نحو عدالة انتقالية وديمقراطية هي الدخول في مفاوضات حقيقية مع الحراك بتنازلات كالأفراج عن المعتقلين السياسيين والنشطاء والصحفيين وتعديل الدستور. كما أن الحراك يحتاج بشكل عاجل إلى اتخاذ قرار بشأن نهاية اللعبة ووقت انتهائها ولا يمكنه الذهاب إلى ما لا نهاية كما كان يفعل منذ شهور، يجب أن يقدم إجابة لسؤال حاسم: ما الذي يشكل في هذه المرحلة انتصارا؟ ما هي الأهداف على المدى القريب؟

### 1,2,3 الحراك الشعبي الجزائري لفيفري 2019 كسب مباشر في انتخابات ديسمبر

أصبح الحراك أهم حركة سياسية في التاريخ الجزائري الحديث وقد أجبرت التعبئة الجماهيرية المتواصلة على استقالة بوتفليقة وتهميش بعض شخصيات النظام التي ينظر إليها منذ فترة طويلة على أنها تضعف النظام الحاكم.

يواجه النظام الآن الحراك في مواجهة مباشرة أصبحت أكثر رسوخا كل يوم، بالتالي السبيل الوحيد لتجنب أزمة وطنية كاملة ولإطلاق الانتقال الديمقراطي المطلوب هو التفاوض مع الحراك، هذا الانتقال يجب أن يتضمن تعديلات تمنح الشعب الجزائري السيادة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة. لكن مثل هذه المفاوضات ستتطلب من الحراك أن ينظر بطريقة مختلفة على ما هو عليه حتى الآن حيث ظل الحراك بلا قيادة. في هذه المرحلة يحتاج أن يثبت أنه قادر على إنتاج بديل مدني ويجب إجراء حوار داخل الحراك لتوضيح مطالب قابلة للتنفيذ ويجب أن ينظم نفسه من خلال لجان إقليمية ووطنية. تمثيل من أسفل إلى أعلى ومنه طرح خارطة طريق انتقالية. لكن على ما يبدو أن آفاق الديمقراطية الحالية للجزائر لا تبدو واثية، مظاهرات مستمرة حتى الآن وفشل في الدخول في عملية انتقال تعطي الشعب كلمة مستقبلهم. انتقال تم تعطيله من خلال بعض الشخصيات السابقة من وزراء ورجال أعمال بتهم الفساد وحتى الآن هذه الاعتقالات لم تلب الطلب الشعبي على العمل ضد الكسب غير المشروع. فسوء الإدارة الاقتصادية لا يزال منتشرا لا سيما في قطاع النفط الذي يوفر 95% من الدخل القومي و 60% من الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك يبدو التضامن من العالم الخارجي غائبا. لكن في حقيقة الأمر زرع الحراك بذورا لديمقراطية كبيرة، الحراك متعدد الأجيال ومتنوع اجتماعيا ويتمتع بدعم على الصعيد الوطني وأبرز ما جاء فيه أنه جاء في صورة احتجاجات سلمية تماما متجنباً للعنف وهذا مهم للغاية لمستقبل الجزائر.

إن الانتقال الديمقراطي في الجزائر ممكن لكن سيتطلب خطوات إضافية، احتجاجات نجحت في إسقاط النظام السابق والعديد من الشخصيات لكن لم يفرض ما يكفي لفرض انتقال حقيقي، انتقال من شأنه نقل السلطة الحقيقية إلى برلمان أو رئيس منتخب بحرية كاملة. والملاحظ أن رفض الحراك التفاوض مع النظام بشروط مسبقة معينة، يعتبر دينامية ساهمت في خلق الجمود الحالي مع استمرار الاحتجاجات. إن استمرار الحراك حتى بعد الانتخابات مع احتجاجات أسبوعية متواصلة يعتبر حقيقة مؤشرا لديمقراطية الجزائر. كما أن العامل الوحيد للعدالة الانتقالية في الجزائر في الوقت الحالي هو تنظيم الحركة الاحتجاجية والشروع في مفاوضات بانتقال متوازن مع الرئيس المنتخب حديثا<sup>13</sup>.

لقد أدت انتفاضات المواطن الشعبي في الجزائر إلى تحول كبير ديمقراطي وكان السبب الرئيسي هو أن النظام السياسي القائم قد وصل إلى حدود واثية، فمن جهة لم تستطع السلطات استخدام الموارد الرمزية و المادية للإبقاء على النظام بشكل فعال حيث أن أحد هذه الموارد الرمزية خطاب الأمن الذي يشغل مخاوف

الجزائريين عن تجدد العنف، خطاب فقد الكثير من فعاليته مع جزء كبير من السكان وخاصة الشباب، أما المصادر المادي لمرونة النظام تقليديا هو الإيرادات المكتسبة من صادرات الموارد البترولية لكن استنزاف احتياطات النقد الأجنبي قامت بإلحاق العجز في الميزانية وانتشار الفساد على حد سواء وخفضت قدرة الدولة على توزيع الإيرادات بين الجزائريين.

الانتقال واضح فسبقا طبيعة الانتفاضات الشعبية مارست ضغطا لكن النظام كان قادرا على التغلب على المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تم التعبير عنها من خلال الاضطرابات، العكس مع الحراك اليوم مطالب تحقق جزء منها لتتجه الجزائر خطوة بخطوة نحو العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي.

لقد شهدت الجزائر سابقا آلاف المظاهرات معظمها احتجاجات بمطالب اجتماعية واقتصادية لكن كان مردّ النظام هو تجنب العنف التصاعدي في حين وافق على تنازلات سياسية واقتصادية طفيفة. وحقيقة تشبه احتجاجات الحراك الحالي احتجاجات عام 1988، من حيث الحجم والنطاق لكن الفرق هو تحقيق الحراك نتائج واقعية.

إن الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية ليس نتيجة محتملة للأحداث الجارية في الجزائر فالحركة الشعبية المعروفة باسم الحراك ليست حامل مشروع وظيفي للديمقراطية ولا قوة ذات أوراق اعتماد ديمقراطي لها تأثير اجتماعي وقدرة سياسية لتنفيذ مثل هذا المشروع، حيث كانت مواقف الحراك:

-الرفض لولاية خامسة لبوتفليقة ورفض انتخابات رئاسية بموجب القواعد الحالية.

-حركة الاحتجاج التي تبلورت أوائل 2019 من بين أقوى الحركات، حراك وضع نفسه في المعارضة للنظام القائم، لقد استعاد اللغة والرمزية التي اعتمدت عليها شرعية الدولة تاريخيا، الجزائر والنضال ضد الاستعمار والقومية واستطاع الحراك تحقيق تآكل السلطة. حتى وإن لم تستطع الجزائر أن تشهد انتقالا ديمقراطيا هذا العام ستخضع لعدالة انتقالية وتحول غير مسبوق في الثقافة السياسية وهو أمر مهم لتتبلور الديمقراطية باعتبارها الحل نحو السلم. كما قام الحراك بتفكيك حاجز الخوف بإعادة تشكيل السلطة ليأخذ الجزائر في اتجاه جديد<sup>14</sup>.

### نتائج الحراك:

في الحقيقة لقد قطع الحراك شوطا كبيرا من التغيير والانتقال السياسي لكن في الواقع ما يقلق الجزائريين اليوم هو استمرار التضيق على الحريات باعتقال النشطاء السياسيين في الوقت الذي يعلن النظام عن تمسكه بالحوار كخيار استراتيجي لإدارة المرحلة المقبلة. لتشكل بذلك مسألة تزعم الثقة بين السلطة والحراك. أما عن استمرار مسيرات الحراك بعد رئاسيات ديسمبر ليومنا هذا فإنه صراحة الأمور تسير نحو التهدئة وأدرك الشعب الجزائري أنه وإصلاح ما تم تدميره خلال العقد الماضي يتطلب فترة زمنية ومرحلة انتقالية والنظام يتقبل مطالب الجزائريين الذي أثبت رغبته في التغيير. وقد حقق الحراك ما كان يصبو إليه ومطالبه فعليا، فمنع العهدة الخامسة

وأوقف تمديد الولاية الرابعة، وفرض الاستقالة على الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، كما وحصل على ذهاب رموز النظام السابق وتم اعتقال رجال أعمال وشخصيات ومحاسبتهم ضد أولئك من دمروا الاقتصاد<sup>15</sup>.  
ليشكل تغيير الدستور أولوية قصوى ويتم إعطاء توجيهات للنخب المختصين بغرض إعداد مقترحات تغييره بما لا يمس الهوية والوحدة الوطنية. وفيما يخص الشعارات التي رفعت خلال الحراك نجد "مدنية لا عسكرية"، ووفق ما جاء عن الرئيس الحالي فإن الجيش أكمل مهمته الدستورية ولم يتدخل في السياسة ولا الاستثمار والاقتصاد بل موجود لصون البلاد وحماية الدستور والجزائريين من كل الاختراقات الإرهابية ومحاولات ضرب الاستقرار، كما وأن الجيش رافق العملية الانتخابية، وعن قضية الفساد وتكديس المال الفاسد فإن المال مازال متداولاً حيث كل يوم مسؤولون جدد ورجال أعمال يقفون أمام العدالة وأشار أن أسس الدولة الجزائرية يجب أن تكون سليمة، فالآن الدولة في إعادة البناء حيث سيأخذ المنعطف وقتاً لبدء تشكيل الحكومة الجديدة في بناء الدولة الجزائرية على المستوى الدستوري ثم المؤسساتي ليعقبها الاقتصادي، من الملامح السلبية للحراك في عامه الأول هو غيابه للقيادة الموحدة والمشروع الجامع والمطالب المتفق عليها ما جعله ضعيفاً أمام السلطة التي أخذت زمام المبادرة وفرضت خارطتها وأجندتها. وقد أكد الحراك الدليل الملموس وإمكانية التغيير السلمي وكسر رموز الفساد مهما بلغوا من النفوذ والقوة بسلمية أبهرت العالم والمجتمع الدولي بعيداً عن العنف<sup>16</sup>.

لتعيش الجزائر في تاريخها خلال الشهور من العام الماضي 2019 مرحلة مفصلية، شهدت انتفاضات شعبية سلمية غير مسبوقه أطاحت بنظام الرئيس السابق بوتفليقة بعد عشرين سنة من الحكم، كما وزج بأقوى رموز عهده من مسؤولين ورجال أعمال في السجن لتشهد البلاد محاكمات تاريخية في حقهم. لينتهي الشوط الطويل من الأزمة بانتخاب رئيس جديد في 12 ديسمبر بين مؤيد ومعارض رافض لشروط الانتخاب حيث لا يزال جزائريون مصرين على الاحتجاج. لكن المرحلة الانتقالية التي تشهدها الجزائر بعد الانتخابات أبقت البلاد على شبكة الشرعية الدستورية، ليركز الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" على ضرورة فك عقدة الحراك وجمعه على طاولة التفاوض وتحقيق المطالب المرفوعة حيث حاول تشكيل حكومة نظيفة بتغيير الوزراء ودعا إلى فتح الإعلام وإطلاق الحوار تجنباً للعودة إلى الوراثة والمواجهة العنيفة وفتح باب التدخل الخارجي، ومنه لقد أدرك الشعب الجزائري أن ما حدث من فساد واستبداد كان مدمراً للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن أمام الرئيس الجديد فرصة تاريخية لحل أزمة الشرعية والمشروعية من خلال التفاوض مع الشخصيات الحركية وهو الأمر الذي نادى به منذ وصوله للحكم<sup>17</sup>.

#### 4. الخاتمة:

استناداً إلى أهمية موضوع العدالة الانتقالية وعلاقته بمسارات الانتقال الديمقراطي في الجزائر نستنتج من خلال الدراسة النقاط التالية:

- أصبح مفهوم العدالة الانتقالية يردّ إلى آليات قانونية، قضائية وغير قضائية ضف لاتجاهات جديدة مرتبطة بقطاع الأمن والحكم الرشيد والتنمية وحقوق الإنسان، ما يثير مسائل بناء الجماعة الوطنية وهويتها وكشف طمس حقوق الإنسان ومجموع الانتهاكات.
  - ترتبط أسس العدالة الانتقالية للتجربة الجزائرية في أعقاب التحول والتغيير منذ عام 2019 بمجموعة من المفاهيم كحقوق الإنسان والمطالب الشعبية، التحول الديمقراطي، شرعية النظام...
  - إن العدالة الانتقالية في الجزائر تتجه نحو المسار الصحيح من خلال آليات وتدابير الرئيس في إعادة بناء ديمقراطية البلاد على أسس سليمة قائمة على معايير الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمساواة وتحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ضف إلى محاسبة المسؤولين من رجال المال والأعمال والوزراء في النظام السابق بمحاكمات تحقيقا للعدالة، لتقترح الدراسة التوصيات التالية:
  - ضرورة انخراط الحراك الحالي في مسار التغيير عبر أدوات جديدة تسهم في العدالة الانتقالية واستكمالاً لمسار الانتقال الديمقراطي وفي حال حدوث حوار ديمقراطي حقيقي وحر ستخطو الجزائر أمام مسار بناء الديمقراطية.
  - تحقيق المطالب المرفوعة خلال المظاهرات الشعبية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتجسيدها على أرض الواقع.
  - إشراك النخبة من المجتمع الجزائري في قاطرة التغيير وتحقيق المطالب التي تجسد مسعى وأهداف الحراك.
  - ضرورة إعادة زرع الثقة في النسيج المجتمعي الجزائري من خلال آليات وإجراءات تنفذ ميدانياً.
5. الهوامش:

<sup>1</sup> Transitional justice in the Middle East and North of Africa, Summary report, Center for international and regional studies, N° 16, 2017, P 1.

<sup>2</sup> Transitional justice in the Middle East and North of Africa, **Op.Cit**, PP 2-3.

<sup>3</sup> La justice transitionnelle dans le monde francophone : état des lieux, Conférence paper, 2/ 2007, Centre international pour la justice transitionnelle, Département fédéral des affaires étrangères (DFAE), Suisse, P 3-4.

<sup>4</sup> Ibid, P 33.

<sup>5</sup> GOBE ,Eric, Introduction de la circulation des standards et des modèles internationaux : justice transitionnelle et justice ordinaire en Maghreb et en Egypt, Revue HAL archives, 26 décembre, 2019, P 2.

<sup>6</sup> Etude sur la justice transitionnelle et les droits de l'homme et des peuples en Afrique , Commission africaine des droits de l'homme et des peuples (CADHP), The Gambia, 2019, PP 5-7.

<sup>7</sup> K. HELLSTEN, Sirkku, Transitional justice an Aid, Working paper, N° 06, United Nations University, University of Helsinki and University of South Florida, 2012, PP 1-2.

<sup>8</sup> K. HELLSTEN, Sirkku, **Op.Cit**, PP 9-10.

<sup>9</sup> LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013, P 148.

<sup>10</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999، ص 3-6.

<sup>11</sup> LOINNAS, Djallil, **Op.cit**, P 148.

<sup>12</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2006، ص ص 3-7.

<sup>13</sup> Is a democratic transition possible in Algeria?, Project on Middle East Democracy, December 2019, P1-2.

<sup>14</sup> Is a democratic transition possible in Algeria?, **Op.Cit**, PP 3-7.

<sup>15</sup> Is a democratic transition possible in Algeria?, **Op.Cit**, PP 8-12.

<sup>16</sup> بودهان ياسين، الحراك الشعبي الجزائري... عام من السلمية والتمسك بالتغيير، المجلة، 23 فبراير 2020، تاريخ التصفح: 6

جويلية 2020، على الرابط التالي: <https://arb.majalla.com>

<sup>17</sup> حذافة عبد الحكيم، الجزائريون يستشرفون 2020... أيهما سيتنصر الرئيس تبون أم الحراك؟، 30-12-2019، تاريخ

التصفح: 6-7-2020، على الرابط التالي: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

## 6. قائمة المراجع:

### 1. المراجع باللغة العربية:

#### الوثائق الرسمية:

. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، المؤرخ في 13 جويلية 1999.

. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، المؤرخ في 28 فبراير 2007.

#### المواقع الإلكترونية:

. بودهان ياسين، الحراك الشعبي الجزائري... عام من السلمية والتمسك بالتغيير، المجلة، 23 فبراير 2020، تاريخ التصفح: 6

جويلية 2020، على الرابط التالي: <https://arb.majalla.com>

. حذافة عبد الحكيم، الجزائريون يستشرفون 2020... أيهما سيتنصر الرئيس تبون أم الحراك؟، 30-12-2019، تاريخ

التصفح: 6-7-2020، على الرابط التالي: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

### 2. المراجع باللغة الأجنبية:

. GOBE ,Eric, Introduction de la circulation des standards et des modèles internationaux : justice transitionnelle et justice ordinaire en Maghreb et en Egypt, Revue HAL archives, 26 décembre, 2019.

. K. HELLSTEN, Sirkku, Transitional justice an Aid, Working paper, N° 06, United Nations University, University of Helsinki and University of South Florida, 2012.

. LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013.

- . Etude sur la justice transitionnelle et les droits de l'homme et des peuples en Afrique , Commission africaine des droits de l'homme et des peuples (CADHP), The Gambia, 2019.
- . Is a democratic transition possible in Algeria?, Project on Middle East Democracy, December 2019.
- . La justice transitionnelle dans le monde francophone : état des lieux, Conférence paper, 2/ 2007, Centre international pour la justice transitionnelle, Département fédéral des affaires étrangère (DFAE), Suisse.
- . Transitional justice in the Middle East and North of Africa, Summary report, Center for international and regional studies, N° 16, 2017.